مركز الاستشارات والبحوث والتطوير
بأكاديمية السادات للعلوم الإدارية

مجلة البحوث الإدارية

Journal of Management Research

علمية - متخصصة - مُحكمة - دورية ربع سنوية

عدد يوليو 2025

للسنة
الثالثة والأربعين

Vol. 43, No.3; Jul. 2025

www.sams.edu.eg/crdc

رئيس التحرير
د. حسن رشاد صابر
مدير مركز الاستشارات والبحوث والتطوير

رئيس مجلس الإدارة
أ. د. محمد صالح هاشم
رئيس أكاديمية السادات للعلوم الإدارية

ISSN : 1110-225X

مجلة البحوث الإدارية

الصادرة عن:

مركز الاستشارات والبحوث والتطوير - أكاديمية السادات للعلوم الإدارية

رئيس مجلس ادارة المجلة

أ. د. محمد صالح هاشم

رئيس التحرير

د. حسن رشاد صابر

المحرر التنفيذي

أ. نادر مكي

سكرتير التحرير

أ. أحمد جابر

تأثير استخدام الشمول المالي على تحسين الميزة التنافسية
"دراسة تطبيقية على القطاع المصرفي المصري"

The Effect of Using Financial Inclusion on Improving Competitive Advantage

An Applied Study on the Egyptian Banking Sector

إعـــداد

د/ رحاب مصطفى مصطفى بهجت
دكتوراه الإدارة المالية
بالأكاديمية العربية للعلوم المالية والادارية والمصرفية

أ٠م٠د/ محمد عنتر احمد
أستاذ التمويل والاستثمار المساعد
كليه التجارة – جامعة القاهرة

المستخلص:

هدفت الدراسة الى اختبار تأثير تطبيق الشمول المالي كمتغير مستقل ببعديه (الوصول الى الخدمات المالية واستخدام الخدمات المالية) ودراسة مدي تأثيره علي تحسين الميزة التنافسية من حيث (التكلفة والحصه السوقية) خلال الفترة من 2019 –2023 متمثلة في بيانات لأبعاد المتغيرات ربع سنوية لمده خمس سنوات بالتطبيق على عدد ثلاث بنوك في القطا ع المصرفي المصري

(بنك مصر والبنك الاهلي المصري وبنك القاهرة)

استخدم الباحثان نماذج انحدار طريقه المربعات الصغرى وبلغت قيمة معامل التحديد الفرض الفرعي الاول 6886 مما يعنى ان الشمول المالي ببعديه يستطيع تفسير 68.86% من التغيرات التي تحدث في الميزة التنافسية مقاسا بمؤشر التكلفة الفرض الفرعي الثاني 3233، مما يعنى ان الشمول المالي ببعديه يستطيع تفسير 32.33% من التغيرات التي تحدث في الميزة التنافسية مقاسا بمؤشر الحصه السوقية

توصلت الدراسة الى وجود تأثير معنوي ذي دلالة احصائية للشمول المالي ببعديه (الوصول الى الخدمات المالية واستخدام الخدمات المالية) علي تحسين الميزة التنافسية

إن زيادة التعامل بمؤشر الشمول المالي ادي إلى انخفاض نسبه التكلفة إلى الدخل، مما يشير إلى أن تحسين الشمول المالي له تأثير إيجابي على الكفاءة التشغيلية للبنوك كما تظهر نتائج مماثلة، حيث أن زيادة التعامل بمؤشر الشمول المالي ادي إلى زيادة الحصه السوقية، مما يشير إلى أن تحسين الشمول المالي له تأثير إيجابي على الميزة التنافسية للبنوك .

المقدمة:

تعتبر القطاعات المصرفية من أكثر القطاعات تأثراً بالتطورات العالمية وهو ما أبرز مفهوم الشمول المالي على الساحة الدولية، وجعله من المواضيع التي تستحوذ على الاهتمام خاصة بعد الأزمة المالية العالمية في عام 2008 ، حيث أصبح واضحاً للقاصي والداني الاهتمام الواضح من المؤسسات المالية والمصرفية الدولية بمفهوم الشمول المالي ومحاولة العديد من هذه المؤسسات على تبني سياسات واستراتيجيات تعمل على تحقيق أهداف الشمول المالي، والشمول المالي هو تغيير جذري في بنية النظام المصرفي يهدف إلي زيادة كفاءته وفعاليته والغرض منه هو تعزيز الاستقرار المالي وتأمين قاعدة للودائع أكثر استقراراً كما يهدف الشمول المالي الى التوسع في الخدمات المصرفية المقدمة لتتضمن كافة الشرائح والفئات المجتمعية بالنظام المالي الرسمي داخل الدولة مما يساعد على النمو الاقتصادي، (حسين، 2022، 116).

يحتل الشمول المالي مكانة عالية في جدول أعمال السياسة الدولية، فلقد أطلقت مجموعة البنك الدولي "البرنامج العالمي للاستفادة من روح الابتكار" من خلال تعميم الخدمات المالية، وأنظمة الدفع ومدفوعات التجزئة المبتكرة، وهو ما اتبعه العديد من المؤسسات العالمية مثل المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء ومؤسسة التمويل الدولية، انضم أكثر من 122 مؤسسة مالية عالمية للتحالف الدولي للشمول المالي وأكثر من 60 دولة بادرت باتخاذ خطوات لإنشاء استراتيجية وطنية للشمول المالي واصدار تشريعات تنظم عملية الإنشاء (عليوة وأخرين، 2021 ،228)

إن التنافسية تعد سمة أساسية تسعى كافة المؤسسات إلى تحقيقها من خلال ما تمتلكه من مزايا وقدرات تؤهلها للمنافسة في أسواق العمل المحلية والعالمية تجعلها في مقدمة نظائرها من المؤسسات، فهي تعبر عن مدى قدرة المؤسسة على تقديم المنتجات والخدمات التي يحتاجها العملاء بشكل أكثر كفاءة وفعالية من المنافسين، فالميزة التنافسية هي مؤشر لتحديد مدى نجاح المؤسسة أو مدى فشلها إذ أنها تعبر عن جوانب التميز والتفوق التي تحقق للمؤسسة ميزة تنافسية، وتستند لمجموعة من المعايير وتربطها علاقات متداخلة فيما بينها فكل معيار يعد ضروريا لأنه يوضح جانبا من القدرة التنافسية وتبقى المؤسسة صامدة في بيئة مضطربة وتتميز في كونها طويلة المدى (أحمد، 2011، 34).

تعتمد الميزة التنافسية للمؤسسات والمنظمات المختلفة بالعمل على استخدام كافة الطرق والأفكار الجديدة والتي يمكن من خلالها زيادة معدلات الأداء، وذلك من خلال التخلي عن الأساليب التقليدية في الإدارة والعمل على تطبيق أساليب حديثة تساهم في رفع كفاءة وقدرات أداء العاملين في إدارة تلك

المنظمات والمؤسسات، مما يساهم بدون شك في تحقيق الأرباح والأهداف المرجوة والتي تسعى لتحقيقها تلك المؤسسات (الغريب، 2021، 659).

إن الميزة التنافسية للقطاع المصرفي تتمثل في الحفاظ على جودة الخدمات المقدمة، وأسعار عرض هذه الخدمات، مما يتيح للقطاع المصرفي القدرة التنافسية على اكتساح السوق المصرفية من خلال التحكم بهذه الأسعار والخدمات وتقديم الأفضل من المنتجات لتحقيق إنتاج قيم ومنافع للعملاء أعلى مما يحققه لهم المنافسون، وخلق حالة من التميز والاختلاف عن بقية المنافسين، ويمكن اعتبار القطاع المصرفي قادر على المنافسة إذا أستطاع المحافظة على حصته في السوق أو زيادتها عبر الزمن (عياري،2002، 11) وذلك يشير الى ضرورة اجراء المزيد من الدراسات حول تأثير الشمول المالي على تحسين الميزة التنافسية في القطاع المصرفي المصري.

مشكلة الدراسة:

إن الاستقرار المالي والشمول المالي هما وجهان لعمله واحدة، فالشمول المالي يساعد على رفع مستوى المعيشة بتحسين الأمور المالية مما يؤدي الى الاستقرار الاجتماعي نتيجة الاستقرار المالي، لذلك فإن الدولة تعد الشمول المالي من أهدافها التي يجب ان تتحقق لجميع الفئات، تعتبر الدولة الشمول المالي من عوامل النمو الاقتصادي نظراً لاستقطاب الفئات المهمشة عن استخدام خدمات الدفع والتحويل، وخدمات التمويل والائتمان من خلال القنوات الرسمية، لذلك أهتم البنك المركزي المصري واتحاد بنوك مصر بتعزيز آليات الشمول المالي واتخاذ خطوات جادة لتحقيق استراتيجيات الشمول المالي

إن العالم يعيش اليوم عصر انفتاح الحدود والنواحي الاقتصادية مما يبرز ويعمق أثر التنافسية ما بين المؤسسات على كافة أشكالها وتنوعاتها وكنتيجة طبيعية لاشتراك كافة دول العالم في سوق واحدة مفتوحة طبقا للعولمة، أدى ذلك إلى التنافس الذي لن يترك مكانا في المستقبل الا للمتميزين، فأصبحت الميزة التنافسية من اهم العناصر التي يكمن فيها تعظيم الاستفادة ما أمكن من المميزات المتاحة، ويمثل امتلاك وتطوير القدرة التنافسية هدفا استراتيجيا هاماً للغاية يجب ان تسعى البنوك لامتلاكه وتحقيقه وذلك بتحقيق حاجات العميل المصرفية في الوقت والمكان المناسبين وبالسعر المناسب أو العائد الذي يتمنى الحصول عليه من الخدمة

تشير الدراسة الاستطلاعية التي أعدها الباحثين على ثلاثة بنوك وهي (بنك مصر والبنك الأهلي المصري وبنك القاهرة) لاحظت تراوح الحصة السوقية لها ما بين 36.3% – 12.4% خلال الفترة من

2019 – 2023 ، أضف الى ذلك وجود تباين في نسبة التكاليف الى الدخل لنفس البنوك خلال نفس الفترة، حيث تراوحت هذه النسبة بين 42% – 27%.

أوضحت نتائج الدراسة الاستطلاعية والدراسات السابقة صياغة مشكلة الدراسة في السؤال الرئيسي الاتي:

- ما هو تأثير الشمول المالي علي تحسين الميزة التنافسية في القطاع المصرفي المصري؟

أهمية الدراسة:

الأهمية العلمية:

يسعي الباحثان من خلال هذه الدراسة الى المساهمة في سد الفجوة العلمية المرتبطة بعلاقة الشمول المالي بالميزة التنافسية للبنوك خاصة وان هذه العلاقة لم يتم حسمها بسبب تباين نتائج الدراسات السابقة ما بين الأسواق المتقدمة والناشئة واستمرار الجدل العلمي حولها والحاجة لمزيد من الدراسات.

الأهمية العملية:

تعطي النتائج المتوقعة من الدراسة للعاملين في القطاع المصرفي الفرصة لتوقع نتائج تأثير تطبيق الشمول المالي على مستوي القطاع المصرفي لتحقيق ميزة وقدرات تنافسية.

أهمية القطاع المصرفي ودوره في المشاركة في التنمية الاقتصادية المنشودة

يعتبر الشمول المالي توجها رئيسيا ضمن خطة الدولة المصرية ٢٠٣٠ لتحسين مكانه الاقتصاد المصري

تعطي النتائج المتوقعة للدراسة توصيات لأصحاب القرار لتحسين الميزة التنافسية من خلال إتباع إجراءات محددة تعزز من الشمول المالي للقطاع المصرفي المصري.

توضح الدراسة الى أي مدى تُطبق قواعد الشمول المالي بشكل مناسب على القطاع المصرفي المصري ودورها في تحسين المركز التنافسي للبنوك محل الدراسة

أهداف الدراسة:

تتمثل أهداف الدراسة فيما يلي:

- قياس تأثير الشمول المالي في تحسين الميزة التنافسية على القطاع المصرفي المصري.

- قياس تأثير الشمول المالي في تحسين الحصة السوقية للبنوك.
- قياس تأثير الشمول المالي على القدرة على تخفيض نسبة التكاليف الى الدخل.
- تقديم مجموعات من التوصيات لتحسين اتخاذ القرارات المتعلقة بالشمول المالي والميزة التنافسية في القطاع المصرفي

فروض الدراسة:

يمكن صياغة فروض الدراسة كما يلي:

- لا يوجد تأثير معنوي ذو دلالة إحصائية للشمول المالي (ببعديه الوصول للخدمات المالية والاستخدام للخدمات المالية) على الميزة التنافسية المصرفية مقاسة بالحصة السوقية
- لا يوجد تأثير معنوي ذو دلالة إحصائية للشمول المالي (ببعديه الوصول للخدمات المالية والاستخدام للخدمات المالية) على الميزة التنافسية المصرفية مقاسة بنسبة التكاليف الى الدخل

متغيرات الدراسة:

المتغير المستقل: يتمثل في الشمول المالي بأبعاده

- الوصول للخدمات المصرفية
- استخدام الخدمات المصرفية

المتغير التابع: يتمثل في الميزة التنافسية

- الحصة السوقية
- نسبة التكاليف الى الدخل

نموذج الدراسة:

شكل رقم (١) نموذج العلاقات بين المتغير المستقل وهو الشمول المالي بأبعاده والمتغير التابع وهو الميزة التنافسية

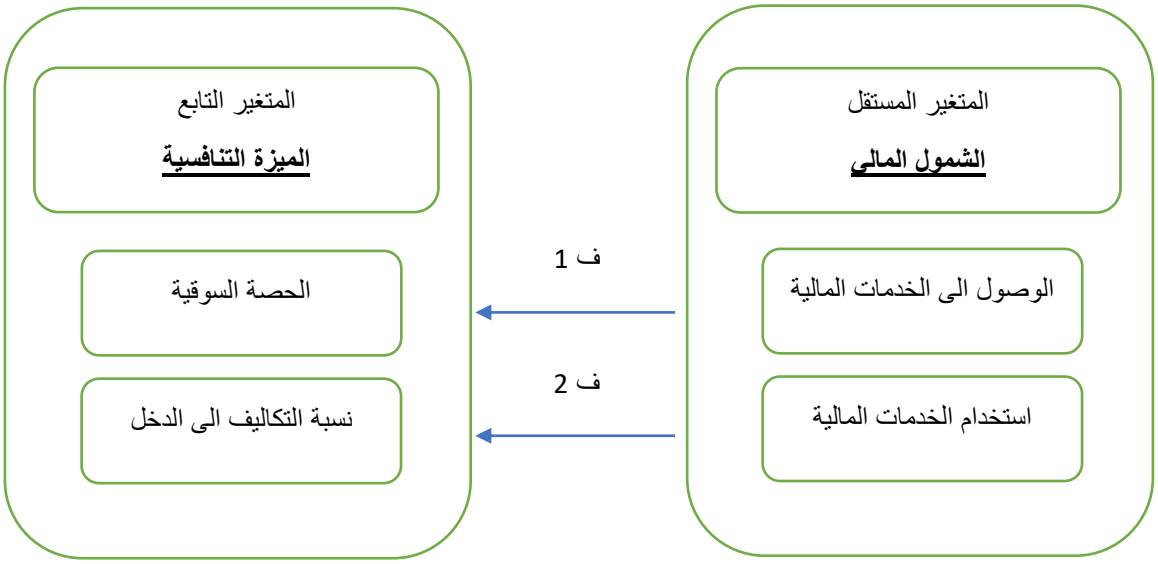

شكل رقم (١) نموذج العلاقات بين متغيرات الدراسة

المصدر: اعداد الباحثين

جدول رقم (1) مقاييس متغيرات االدراسة :

نوع المتغير	الابعاد	تعريف المتغير	المقاييس	المراجع
مستقل الشمول المالي	الوصول للخدمات المصرفية	هي اتاحة الفرصة لاستخدام الخدمات المالية من قبل المؤسسات الرسمية، وتتطلب الوصول لمستويات معينة بهدف تحديد وتحليل العوائق المحتملة لفتح واستخدام حساب مصرفي	– عدد اجهزة الصراف الآلي لكل منطقة – حسابات النقود الالكترونية (المحافظ الالكترونية) – مدى الترابط بين نقاط تقديم الخدمة	(سالم، 2021، 127) احمد يحيى محمد،2022)

مستقل الشمول المالي	استخدام الخدمات المصرفية	هي مدى استخدام العملاء للخدمات المالية المقدمة من قبل مؤسسات القطاع المصرفي	– نسبة البالغين الذين لديهم نوع واحد على الأقل من الحسابات. – عدد المعاملات غير النقدية للفرد الواحد عدد معاملات الدفع عبر الهاتف – نسبة البالغين الذين يستخدمون حساباً بنكياً بشكل متواتر أي يتلقون تحويلات مالية محلية أو دولية –نسبة المحتفظين بحساب بنكي خلال سنة مضت	(سالم، 2021، 128) احمد يحيى محمد،2022)
تابع	الحصة السوقية	تشير إلى الوضع التنافسي للبنك ونصيبه من إجمالي أعمال القطاع المصرفي	(حجم اعمال البنك ÷ اجمالي حجم السوق) × 100	البنك المركزي
تابع	نسبة التكاليف الى الدخل	مقياس لكفاءة التشغيل، ويشير إلى قدرة البنك على توليد الدخل بالنسبة لتكاليف التشغيل	(اجمالي المصروفات التشغيلية ÷ اجمالي الدخل التشغيلي) × 100	البنك المركزي

المصدر اعداد الباحثين

جدول رقم (٢) مفاهيم ومقاييس متغيرات الدراسة طبقا لتعريف البنك المركزي

المؤشر	المفهوم	طريقة حسابه
عدد أجهزة الصراف الالي لكل 100،000 نسمة	يعكس مدى توفر و سهولة الوصول الى خدمات الصراف الآلي للسكان	عدد أجهزة الصراف الآلي + (عدد السكان / 100،000)
عدد حسابات النقود الالكترونية	يشير الى مدى تبني و استخدام خدمات الدفع الالكتروني	يتم الحصول على هذا الرقم من خلال جمع عدد من الحسابات المسجلة لدى مقدمي خدمات النقود الالكترونية في مصر
مدى الترابط بين نقاط تقديم الخدمة	يقيس مستوى التكامل و التشغيل البيني بين قنوات تقديم الخدمات المصرفية المختلفة	(عدد نقاط الخدمة المترابطة + اجمالي عدد نقاط الخدمة) * 100.نقاط الخدمة المترابطة هي تلك التي يمكن للعملاء استخدامها بسلاسة عبر قنوات مختلفة مثل الفروع و أجهزة الصراف الالي و الخدمات المصرفية عبر الانترنت

نسبة البالغين الذين لديهم حساب واحد على الأقل	يقيس مستوى الشمول المالي و وصول الافراد الى الخدمات المصرفية الرسمية	(عدد البالغين الذين لديهم حساب مصرفي / اجمالي عدد البالغين) * 100
عدد المعاملات غير النقدية للفرد سنويا	يعكس مدى تبني المدفوعات الالكترونية و الرقمية بدلا من المعاملات النقدية	اجمالي عدد المعاملات غير النقدية / عدد السكان
نسبة البالغين الذين يستخدمون حسابا بنكيا بشكل متواتر	يشير الى مستوى النشاط و الانخراط في استخدام الخدمات المصرفية	(عدد البالغين الذين يستخدمون حسابا بنكيا بانتظام / اجمالي عدد البالغين) * 100 . الاستخدام المنتظم قد يعرف بانه اجراء عدد معين من المعاملات شهريا او ربع سنويا
نسبة المحتفظين بحساب بنكي خلال سنة مضت	يقيس قدرة البنوك على الاحتفاظ بالعملاء و استمرارية العلاقة المصرفية	(عدد البالغين الذين احتفظوا بحساب بنكي خلال السنة الماضية / اجمالي عدد البالغين)* 100
نسبة التكلفة الى الدخل	مقياس لكفاءة التشغيل و يشير الى قدرة البنك على توليد الدخل بالنسبة لتكاليف التشغيل	(اجمالي المصروفات التشغيلية / اجمالي الدخل التشغيلي) * 100. كلما انخفضت النسبة كان البنك اكثر كفاءة في إدارة تكاليفه
الحصة السوقية	تشير الى الوضع التنافسي للبنك و نصيبه من اجمالي اعمال القطاع المصرفي	(حجم اعمال البنك / اجمالي حجم السوق) * 100. حجم الاعمال قد يقاس بإجمالي الأصول او الودائع او القروض او الدخل او مقاييس أخرى ذات صلة

المصدر : البنك المركزي المصري (يناير 2024 حتى نهاية يونيو 2024)

مجتمع الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من 38 بنكا منها 10 بنوك حكومية وعدد 6 بنوك خاصة برأس مال مشترك مصري عربي وبنك خاص و21 بنكا عربيا واجنبيا

عينه الدراسة:

اختار الباحثان عينة مكونة من ثلاثة بنوك حكومية وهي (بنك مصر، البنك الأهلي، بنك القاهرة) وذلك لان هذه البنوك يتوفر فيها الخصائص التالية:

- بنوك حكومية
- لديها وحدة خاصة بالشمول المالي
- تلزم تطبيق البنك المركزي فيما يخص تعليمات تطبيق الشمول المالي
- توفر بياناتها بشكل متصل خلال فترة الدراسة

حدود الدراسة:

الحدود الزمنيه: تستعرض الدراسة الفترة الزمنية الممتدة منذ عام 2019 الى 2023

الحدود المكانية: تطبق الدراسة على البنوك الحكومية الثلاثة التي تم اختيارها بمصر

الحدود الموضوعية: تقتصر الدراسة على متغير الشمول المالي كمتغير مستقل و الميزة التنافسية كمتغير تابع طبقا للأبعاد السابق الإشارة اليها

منهج الدراسة:

المنهج هو الطريقة التي يتعين على الباحث أن يلتزمها في دراسته، ويتقيد بإتباع القواعد العامة التي يتبعها في خطوات سير الدراسة ، فالمنهج هو السبيل الى الوصول الى الحلول المناسبة لإشكالية الدراسة ، لذلك يطبق الباحثين المنهج العلمي في دراستها من خلال المنهج الوصفي التحليلي نظراً لطبيعة الدراسة نفسها واحتياجاته لدراسة العلاقات ما بين متغيرات الشمول المالي التي نستطيع من خلالها تحقيق ميزة تنافسية في القطاع المصرفي، وهذا النوع من الدراسات يهدف الى اختبار العلاقات بين الحقائق التي يتم جمعها بغرض الوصول الى نظره أعمق عن هذه الحقائق ثم تقدير طبيعة الوضع القائم بشكل افضل، لا يقف المنهج الوصفي على حدود وصف المشكلة او الظاهرة فقط لا غير بل يتعدى تلك الحدود الى ابعاد أخرى كالتحليل والمقارنة والتقييم للوصول الى تقييمات ذات معنى. بالإضافة الى التحليل الكمي للبيانات التي يتم جمعها عن متغيرات الدراسة.

مصطلحات الدراسة:

- **الشمول المالي:**

هو إتاحة الخدمات والمنتجات المالية من حسابات وتأمين وتمويل ائتمان لشرائح مختلفة من المجتمع سواء كانوا أفراد أو مؤسسات بجودة عالية وأسعار مقبولة تمكنهم من التعامل مع القنوات الرسمية المالية (إبراهيم، 2018، 303).

- **الميزة التنافسية:**

تعرف الميزة التنافسية على انها ما تمتلكه المنظمة من خواص تجعلها تختلف كليا أو حتى جزئيا عن غيرها من المنظمات في ذات الصناعة التي تعمل بها (إبراهيم & بابكر،2018).

يري أخرون أن الميزة التنافسية لأي بنك هي مجموعة من المهارات والتكنولوجيا والمواد والقدرات التي تستطيع الإدارة تنسيقها واستثمارها لتحقيق إنتاج قيم ومنافع للعملاء أعلى مما يحققه لهم المنافسون،

وخلق حالة من التميز والاختلاف عن بقية المنافسين، وهو ما يحتاج ديناميكية تتغير باستمرار بتغير مكوناتها الذاتية و التي تشمل الموارد التقنية والبشرية والنظم والنتائج، يمكن اعتبار البنك قادر على المنافسة إذا أستطاع المحافظة على حصته في السوق أو زيادتها عبر الزمن (مصطفي، 2003، 12) كما انها تشير الى قدرة البنك على تحسين حصته السوقية من ناحية و تقليل تكاليفه من ناحية أخرى

بيانات الدراسة:

يعتمد الباحثين على البيانات الثانوية التي سبق جمعها وتسجيلها سواء لتغطية الجزء الفكري المرتبط بمتغيرات الدراسة من المراجع والدراسات والدوريات والمجلات العلمية او في الجزء الكمي للتوصيف الاحصائي لمتغيرات الدراسة واختبار الفروض، يتم جمع بيانات التحليل الكمي من القوائم المالية للبنوك محل الدراسة ويتم الحصول عليها من شركة مصر لنشر المعلومات والمواقع الالكترونية للبنوك محل الدراسة والتقارير المنشوره وتقارير ونشرات البنك المركزي

الدراسات السابقة:

جدول رقم (٣) الدراسات السابقة

اسم الباحث	عنوان الرسالة	متغيرات الدراسة	الأسلوب الاحصائي	أهم النتائج
سامر احمد قاسم احمد السكري باسل ماء البارد 2022 سوريا	متطلبات نجاح الخدمات المصرفية الالكترونية ودورها في تحقيق الميزة التنافسية (دراسة ميدانية على المصارف التجارية الخاصة السورية)	-المستقلة الخدمات المصرفية الالكترونية -التابع الميزة التنافسية	-اختبار الفاكرونباخ -معامل الارتباط بيرسون -سلم ليكرت الخماسي -الوصف التحليلي	توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين توافر متطلبات نجاح الخدمات المصرفية الالكترونية وبين تحقيق الميزة التنافسية في المصارف محل الدراسة وهي علاقة طردية جيدة

المصدر: إعداد الباحثين من خلال الاطلاع علي الدراسات السابقة

اسم الباحث	عنوان الرسالة	متغيرات الدراسة	الأسلوب الاحصائي	أهم النتائج
اسامه السيد عبد المقصود 2023	الشمول المالي و دوره تعزيز النمو الاقتصادي و انعكاسه على	-المستقلة (الشمول المالي هو توفير الخدمات المالية للطبقات الفقيرة بشكل دائم وبتكلفة يمكن تحملها ، بهدف		- الشمول المالي يعزز من النمو الاقتصادي بالقطاع المصرفي المصري - الشمول المالي يعزز من

مصر	الميزة التنافسية بالقطاع المصرفي المصري	دمج هذه الشريحة من المجتمع في الإقتصاد الرسمي) –التابع 1 (النمو الاقتصادي عبارة عن عملية يتم فيها زيادة الدخل الحقيقي زيادة تراكمية ومستمر عبر فترة ممتدة من الزمن ، بحيث تكون هذه الزيادة أكبر من معدل نمو السكان ، مع توفير الخدمات الإنتاجية والاجتماعية وحماية الموارد المتجددة من التلوث ، والحفاظ على الموارد غير المتجددة من النضوب) –التابع 2 (الميزة التنافسية هي قدرة المنظمة على إيجاد نظام له ميزة عن المنافسين ويحقق منفعة كبيرة لدى العملاء ويعظم ربحية المنظمة بتخفيض التكاليف وزيادة الحصة السوقية وتطوير أسواق جديدة) –المتغير الرقابي (نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالي – نسبة الإئتمان إلى الودائع المصرفية والمؤسسات المالية الأخرى)	–استخدم الباحث المنهج الكمي عن طريق إستخدام البيانات الزمنية المقطعية –طريقة المربعات الصغرى المعممة لتحليل البيانات –اختبار Durbin–Watson –اختبار Kolmogorov–Smirnov –اختبار Multicollinearity Test	الميزة التنافسية بالقطاع المصرفي المصري

المصدر: اعداد الباحثين من خلال الاطلاع علىالدراسات السابقة

اسم الباحث	عنوان الرسالة	متغيرات الدراسة	الأسلوب الاحصائي	أهم النتائج
رواء نافذ عليوة 2021 فلسطين	تقييم مدى قدرة ركائز الشمول المالي على دعم الميزة التنافسية للبنوك التجارية في ظل جائحة كورونا " 19- Covid	المتغير المستقل : الشمول المالي المتغير المستقل، وفي هذه الدراسة تم قياسه من خلال بعدي الوصول الي الخدمات المالية الذي يشير الى القدرة على استخدام الخدمات المالية من المؤسسات الرسمية، ويتطلب تحديد مستويات الوصول الى تحديد وتحليل العوائق المحتملة لفتح واستخدام حساب مصرفي مثل تكلفة والقرب من نقاط الخدمات المصرفية الفروع، واجهزة الصراف الآلي. استخدام الخدمات المالية الذي يشير الى مدى استخدام العملاء للخدمات المالية المقدمة بواسطة مؤسسات القطاع المصرفي، ويتم قياسه من خلال عدة مؤشرات نسبة البالغين الذين يحتفظون بحساب مالي بمؤسسة رسمية، نسبة البالغين الحاصلين على قرض واحد على الأقل غير	استخدام البيانات الزمنية المقطعية (Panel Data)، والتي تمثل بيانات عن مجموعة من البنوك خلال فترة زمنية معينة، وذلك باستخدام البرنامج الإحصائي Eviews 9 بشكل أساسي لتطبيق كافة الأساليب الإحصائية والقياسية.	أشارت نتائج الدراسة إلى ما يلي: مؤشرات الشمول المالي (أجهزة الصراف الآلي ، عدد فروع البنوك ، قيمة الودائع كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي ، وقدرة التسهيلات كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي) تبرر 52.4٪ من التغيير الذي يحدث في مؤشرات الميزة التنافسية لدى البنوك المدرجة في بورصة فلسطين. أظهرت النتائج عدم وجود تأثير ذي دلالة إحصائية عند مستوى 0.05 لمؤشرات الشمول المالي حيث أن الوصول إلى الخدمات المالية التي يقدمها عدد من فروع البنوك على مستوى الميزة التنافسية للبنك والمتمثلة في العائد على حقوق الملكية وحصة الودائع في السوق.

		مسدد من مؤسسة مالية رسمية، نسبة الشركات الصغيرة والمتوسطة التي تحتفظ بحساب مالي في مؤسسة مالية رسمية نسبة الشركات الصغيرة والمتوسطة الحاصلة على قرض واحد على الأقل غير مسدد من مؤسسة مالية رسمية ، ونظرا لعدم توافر البيانات الخاصة بالمؤشرات السابقة، فقد تم الاعتماد على دراسة ، لقياس بعد استخدام الخدمات المالية وذلك من خلال عدة مؤشرات: حجم التسهيلات كنسبة من اجمالي الناتج المحلي بالأسعار الجارية. حجم الودائع كنسبة من اجمالي الناتج المحلي بالأسعار الجارية. -التابع (الميزة التنافسية) تسعي الدراسة الى معرفة دور الشمول المالي في تعزيز الميزة التنافسية، لذا فان الميزة التنافسية تعتبر متغير تابع وتم قياسه بالاعتماد على ربحية المصرف ونسب التركز المصرفي كمؤشرين دالين على المنافسة حيث تم		

		قياس ربحية المصرف من خلال نسبة صافي الربح قبل الضريبة الى اجمالي الموجودات العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية، وقياس نسبة التركز من خلال مجموع الحصص السوقية ممثلة بالودائع أو التسهيلات الائتمانية). المتغيرات الرقابية نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي تأثير إيجابي على الاستقرار المالي من خلال الشمول المالي. إذا زاد نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، هذا سيعزز الشمول المالي الذي يعزز الاستقرار المالي وبدوره يزيد القدرة التنافسية. نسبة الائتمان الي الودائع المصرفية والمؤسسات المالية الأخرى وهو مؤشر مهم للوساطة المالية – كمتغير ضابط له تأثير إيجابي كبير على استقرار النظام المالي، أي زيادة نسبة الائتمان من الودائع المصرفية والمؤسسات		

		المالية الأخرى يؤدي الي نمو القطاع المالي هذا من شأنه ان يعزز الشمول المالي. الوضع الاقتصادي: عدم استقرار الوضع الاقتصادي بسبب عدم الاستقرار السياسي يؤدي الى احجام الافراد والشركات عن استخدام مصادر التمويل، لذا تفترض الدراسة استقرار الوضع الاقتصادي الفلسطيني.		

المصدر : اعداد الباحثين من خلال الاطلاع علي الدراسات السابقه

اسم الباحث	عنوان الرسالة	متغيرات الدراسة	الأسلوب الاحصائي	أهم النتائج
عماد الدين محمد محمود حسن 2019 مصر	الدور المعدل للخدمات المصرفية الالكترونية في العلاقة بين الشمول المالي والميزة التنافسية في المصارف السودانية بالتطبيق على بنك النيل للتجارة والتنمية	–المستقلة الشمول المالي الانترنت المصرفي الموبايل المصرفي نقاط البيع –التابع الميزة التنافسية	الجداول التكرارية والنسب المئوية الوسط الحسابي حساب المتوسط المرجح الانحراف المعياري اختبار مربع كاي. إختبار ألفا كرونباخ التحليل العاملي الإستكشافي. التحليل العاملي التوكيدي. تحليل المسار. تحليل الإنحدار المتعدد	هناك تأثيرات ذات دلالة إحصائية إيجابية للأمان بالخدمات الإلكترونية وبين الشمول المالي وبين سرعة الاستجابة، وتقليل التكاليف، متمثلة في البعد الاقتصادي للشمول المالي فقط، كذلك وجود علاقة إيجابية لدور الخدمات الإلكترونية والشمول المالي البعد الاقتصادي وسرعة الاستجابة والجودة وتقليل التكاليف والتميز ، كذلك من النتائج لا يوجد أي علاقة إيجابية بين الخدمات

				المصرفية الإلكترونية (الأمان والخدمات الإلكترونية والمحور الاجتماعي والاستراتيجي لتحقيق الميزة التنافسية..

المصدر : إعداد الباحثين من خلال الاطلاع على الدراسات السابقة

تعليق الباحثين على الدراسات التي تناولت العلاقة بين (الشمول المالي) و (الميزة التنافسية)

- توصلت بعض الدراسات الى وجود علاقة موجبة بين الشمول المالي والميزة التنافسية مثل دراسات عماد الدين محمد–مصر – 2019 واسامه السيد عبد المقصود–مصر–2023
- اتفقت الدراسات السابقة اجمالا على اهمية التأثير الايجابي الكبير للشمول المالي
- اعتمدت الدراسات السابقة في قياس للشمول المالي على مقاييس
  - عدد ماكينات الصرف الآلي (ATM) لكل 1000 كيلومتر مربع
  - عدد فروع البنوك التجارية لكل 1000 كيلومتر مربع
  - عدد الوسطاء الماليين الآخرين لكل 1000 كيلومتر مربع
  - إجمالي الودائع القائمة
  - إجمالي القروض القائمة
  - تغلغل الفروع بمرور الوقت وعبر المناطق
  - انتشار حساب الودائع بمرور الوقت وعبر المناطق
  - انتشار الحساب عبر المناطق
  - انتشار الفرع مقابل انتشار الحساب
  - ودائع الفرد مقابل انتشار الحساب
  - اختراق الحساب الفعلي والمتوقع عبر المناطق
- بعض الدراسات السابقة أدخلت في اختبار العلاقات متغيرات رقابية Control Variable مثل
  - نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالي
  - نسبة الائتمان إلى الودائع المصرفية والمؤسسات المالية الأخرى
- قلة الدراسات العربية التي تناولت العلاقة بين الشمول المالي والميزة التنافسية في البنوك المصرية

- يري الباحثين أنه في ضوء ما سبق يمكن القول بوجود فجوة بحثية تتمثل في قلة الابحاث والدراسات التي تتناول العلاقة بين الشمول المالي والميزة التنافسية مما يسمح بإمكانية اجراء المزيد من الدراسات للمساهمة في سد هذه الفجوة البحثية بجانب انه يمكن قياس الشمول المالي والميزة التنافسية من خلال الابعاد التي يوضحها جدول رقم (6/3).

جدول رقم (٤) ابعاد قياس الشمول المالي والميزة التنافسية في هذه الدراسة

المتغير	الابعاد	المقاييس
الشمول المالي (مستقل)	الوصول للخدمات المصرفية	– عدد اجهزة الصراف الآلي لكل منطقة – حسابات النقود الالكترونية (المحافظ الالكترونية) – مدى الترابط بين نقاط تقديم الخدمة
	استخدام الخدمات المصرفية	– نسبة البالغين الذين لديهم نوع واحد على الأقل من الحسابات. – عدد المعاملات غير النقدية للفرد الواحد عدد معاملات الدفع عبر الهاتف – نسبة البالغين الذين يستخدمون حساباً بنكياً بشكل متواتر أي يتلقون تحويلات مالية محلية أو دولية –نسبة المحتفظين بحساب بنكي خلال سنة مضت
تابع الميزه التنافسيه	الحصة السوقية	(حجم اعمال البنك ÷ اجمالي حجم السوق) × 100
	التكلفه	نسبه التكلفه الي الدخل

المصدر : اعداد الباحثين

اختبار الفروض:

يتم اختبار الفروض من خلال العناصر التالية :

١-متغيرات الدراسة ومؤشرات القياس.

٢- صياغة النماذج البحثية.

٣- التعامل مع البيانات المفقودة.

٤- الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة.

٥- مصفوفة الارتباط.

٦- اختبارات التحقق من افتراضات نموذج الانحدار الخطي.

٧- اختبار فروض الدراسة.

٨- ملخص نتائج اختبار الفروض.

١-متغيرات الدراسة ومؤشرات قياسها

اعتمدت الدراسة على نوعين من المتغيرات:

أولا المتغير المستقل ويتمثل في الشمول المالي.

ثانيا: المتغير التابع: ويتمثل في الميزة التنافسية، وفيما يلي توضيح تفصيلي لهذه المتغيرات.

المتغير المستقل: الشمول المالي

قياس الشمول المالي بالدراسة الحالية اعتمد الباحثين على بعدين للشمول المالي (الوصول للخدمات المالية واستخدام الخدمات المالية)، ويشير بعد الوصول للخدمات المالية إلى القدرة على الوصول الى المنتجات والخدمات المالية التى تقدمها المؤسسات المالية الرسمية، بينما يشير بعد استخدام الخدمات المالية إلى مدى استخدام العملاء للخدمات المالية المقدمة بواسطة مؤسسات القطاع المصرفي، وقد تم قياس كل بعد من هذه الأبعاد عن طريق مجموعة من المؤشرات كما يوضحها الجدول (1/5) التالي:

جدول رقم (٥) ابعاد متغير الشمول المالي والمؤشرات المستخدمة في قياسه

البعد	المؤشرات المستخدمة في قياسه	الرمز
الوصول الى الخدمات المالية X1	– عدد اجهزه الصراف الالي لكل 100000 نسمه	X11
	– عدد حسابات النقود الإلكترونية	X12
	– مدي الترابط بين نقاط تقديم الخدمة	X13
استخدام الخدمات المالية X2	– نسبه البالغين الذين لديهم حساب واحد علي الأقل	X21
	– عدد المعاملات غير النقدية للفرد سنويا	X22
	– نسبه البالغين الذين يستخدمون حسابا بنكيا بشكل متواتر	X23
	– نسبه المحتفظين بحساب بنكي خلال سنه مضت	X24

المصدر: إعداد الباحثين

قام الباحثين بإنشاء مؤشر مركب لكل بعد من أبعاد الشمول المالي، والتأكد من ارتباط كل مؤشر من المؤشرات المستخدمة في القياس بالبعد الذي ينتمي إليه، اعتمد الباحثين على تحليل المكونات الرئيسية Principal Component Analysis (PCA)، الذي يهدف إلى إيجاد العلاقات المتبادلة بين المتغيرات الأصلية المستخدمة في التحليل لاختزالها في مؤشر يعبر عنها، ويتم ذلك عن طريق إنشاء مجموعة جديدة من العوامل كمكونات خطية للمتغيرات الأساسية أو الأصلية، ويطلق على هذه المكونات الخطية المكونات الرئيسية، ويتحدد عدد المكونات الرئيسية في ظل هذا التحليل بناءً على عدد المتغيرات المراد تكوين المؤشر بها،..Mooi et al)، (2018 ، والجداول ((2/5) ، (3/5)) توضح تحليل المكونات الرئيسية لأبعاد للشمول المالي.

جدول رقم (٦) تحليل المكونات الرئيسية لبعد الوصول الى الخدمات المالية

المكونات	قيمة الجذر الكامن	الفروق	نسبة تفسير التباين	النسبة التراكمية
المكون الأول	**2.973**	**2.947**	**0.991**	**0.991**
المكون الثاني	**0.026**	**0.025**	**0.008**	**0.999**
المكون الثالث	**0.001**	**.**	**0.0002**	**1**

جدول رقم (٧) تفاصيل المكونات الرئيسية (معاملات التحميل Factors Loadings)

المتغيرات	المكون الأول	المكون الثاني	المكون الثالث
X11	0.5788	-0.3732	0.0382
X12	0.5749	0.8173	-0.719
X13	0.5784	-0.4390	0.6876

المصدر: إعداد الباحثين

جدول رقم (٨) تحليل المكونات الرئيسية لبعد استخدام الخدمات المالية

المكونات	قيمة الجذر الكامن	الفروق	نسبة تفسير التباين	النسبة التراكمية
المكون الأول	3.9519	3.904	0.988	0.9880
المكون الثاني	0.0476	0.0473	0.012	0.9999
المكون الثالث	0.0003	0.0003	0.0001	1
المكون الرابع	0	.	0.0000	1

المصدر: إعداد الباحثين

جدول رقم (٩) تفاصيل المكونات الرئيسية (معاملات التحميل Factors Loadings)

المتغيرات	المكون الأول	المكون الثاني	المكون الثالث	المكون الرابع
X21	0.5021	-0.2812	-0.4109	-
X22	0.4939	0.8695	0.0084	-
X23	0.5021	-0.2812	-0.4109	-
X24	0.5019	-0.2929	0.8138	-

المصدر: إعداد الباحثين

اعتمد الباحثان على تحديد المكونات التي ترتبط بصفات المتغيرات الأصلية اعتمد الباحثين على معيار Kaiser، فوفقا لهذا المعيار يتم الاحتفاظ بالمكونات التي يساوي أو يزيد جذرها الكامن Eigenvalue عن الواحد الصحيح، واستبعاد المكونات التي يقل جذرها الكامن عن الواحد الصحيح (Acock، 2013).

ويتضح من الجدول (٢) أن المكون الأول يزيد جذره الكامن عن الواحد الصحيح (2.973)، وهذا يعني أن هذا المكون يفسر أكبر نسبة من التباين للمتغيرات الأصلية، حيث يُفسر ما نسبته 99.1٪، ولذلك سوف يعتمد الباحثين على المكون الأول، لأنه يُفسر أكبر نسبة من التباين الكلي (X11)

ويتضح من الجدول (٣) أن المكون الأول يزيد جذره الكامن عن الواحد الصحيح (3.9519)، وهذا يعني أن هذا المكون يفسر أكبر نسبة من التباين للمتغيرات الأصلية، حيث يُفر ما نسبته 98.8٪ ولذلك سوف يعتمد الباحثين على المكون الأول، لأنه يُفسر أكبر نسبة من التباين الكلي (X21)

المتغير التابع: الميزة التنافسية

يتم قياس الميزة التنافسية من خلال مؤشرات هي نسبه التكلفة الي الدخل والحصه السوقية. والجدول رقم جدول (6/5) يوضح المؤشرات التى اعتمدت عليها الدراسة لقياس الميزة التنافسية للبنوك محل الدراسة.

جدول رقم (١٠) مؤشرات قياس المتغير التابع (الميزه التنافسية)

المتغير التابع	المؤشرات المستخدمة في قياسه	الرمز
الميزة التنافسية	– نسبه التكلفة الي الدخل	Y1
	– الحصه السوقية	Y2

المصدر: إعداد الباحثين

٢-صياغة النماذج البحثية

اعتمد الباحث على نموذجين أساسيين لاختبار فروض الدراسة، حيث يهدف النموذج الأول إلى اختبار الفرض الفرعي الأول القائل بانه لا يوجد تأثير معنوي ذو دلالة إحصائية للشمول المالي من خلال ابعاده (الوصول للخدمات المالية واستخدام الخدمات المالية) علي الميزة التنافسية بالبنوك موضع الدراسة المقاس بمؤشر نسبه التكلفة الي الدخل، بينما يهدف النموذج الثاني إلى اختبار الفرض الفرعي الثاني القائل بانه لا يوجد تأثير معنوي ذو دلالة إحصائية للشمول المالي (الوصول للخدمات المالية واستخدام الخدمات المالية) علي الميزة التنافسية بالبنوك موضع الدراسة المقاس بمؤشر الحصه السوقية ، وفيما يلى توضيح تفصيلي لذلك:

$$Y1 = \beta0 + \beta1(X11) + \beta2(X21) + E$$

$$Y2 = \alpha0 + \alpha1(X11) + \alpha2(X21) + E$$

Y1: نسبة التكلفة إلى الدخل (Cost to Income Ratio)

Y2: نسبة التكلفة إلى الحصه السوقية (Market Sharetio)

$\beta0$ و $\alpha0$ ثابت النموذج (intercepts)

β1 ، β2 و α1،α2 هي معاملات (coefficients) المتغيرات المستقلة

حدود الخطأ العشوائي E

٣-التعامل مع البيانات المفقودة Missing Values

لا تحتوي بيانات عينة الدراسة على أي قيم مفقودة، حيث استطاع الباحثين الوصول إلى بيانات جميع المتغيرات السالف ذكرها خلال الفترة محل الدراسة (2019-2023).

٤-الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة

يتم التعبير عن الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة من خلال الوسط الحسابي Mean، والانحراف المعياري Std. Deviation، وأدنى قيمة Min وأعلى قيمة Max، والجدول يوضح الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة.

جدول رقم (١١) الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة المتصلة

المتغيرات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	أقل قيمة	أعلى قيمة
X12	17.8	8.615	6	36.5
X21	0.448	0.074	0.33	0.61
Y1	0.346	0.037	0.27	0.42
Y2	0.233	0.08	0.124	0.363

المصدر: إعداد الباحثين

يتضح من الجدول السابق ما يلي:

-أن الوسط الحسابي لعدد الحسابات المسجلة لدي مقدمي خدمات النقود الإلكترونية في مصر X12 بلغ (17.8) بانحراف معيارى قدره (8.615)، وبلغت أدنى وأعلى قيمة (6) ، (36.5) على التوالي، وهذا يعني أن بنوك عينة الدراسة لديها في المتوسط عدد نقاط وصول يعادل 47 نقطة لكل 10000 من السكان، والتفاوت الكبير بين أدني وأعلى قيمة يشير إلى اختلاف شركات عينة الدراسة في عدد خدمات النقود الإلكترونية التي تقدمها.

- الوسط الحسابي لنسبة البالغين الذين لديهم حساب مصرفي بلغ (44.8%) بانحراف معيارى قدره (7.4%) وبلغت أدنى وأعلى قيمة (33%) ، (61%) على التوالي، والتفاوت الكبير بين أدني وأعلى

قيمة يشير إلى اختلاف بنوك عينة الدراسة في نسب البالغين الذين لديهم حساب مصرفي واحد على الاقل بمنظومة الشمول المالي.

-الوسط الحسابي لنسبه التكلفة الي الدخل بلغ (34.6%) بانحراف معيارى قدره (3.7%)، وبلغت أدنى وأعلى قيمة (27%)، (42%)على التوالي.

- الوسط الحسابي لنسبة الحصه السوقية بلغ (23.3%) بانحراف معيارى قدره (8 %) ، وبلغت أدنى وأعلى قيمة (12.4%) ، (36.3%) على التوالي، والتفاوت الكبير بين أدني وأعلى قيمة يشير إلى اختلاف بنوك عينة الدراسة في نسب حجم اعمال البنك.

5-مصفوفة الارتباط

اعتمد الباحث على معامل ارتباط بيرسون لمعرفة مدى وجود ارتباط بين متغيرات الدراسة وقياس معنوية هذا الارتباط حيث أشار Brooks (2008) إلى أن مصفوفة الارتباط المتعدد تستخدم لتحديد العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغيرات التابعة، وتتراوح قيمة معامل ارتباط بيرسون ما بين (-1) (+1)، حيث تشير القيمة الموجبة إلى وجود ارتباط إيجابي بين المتغيرين محل الدراسة، بينما تشير القيمة السالبة إلى وجود ارتباط سلبي بين المتغيرين محل الدراسة، أما معامل الارتباط الصفري يشير إلى عدم وجود ارتباط خطي بين المتغيرين نهائيا، والجدول رقم 8/5 يوضح مصفوفة الارتباط بين متغيرات الدراسة.

جدول رقم (١٢) مصفوفة الارتباط بين المتغيرات المستقلة والمتغيرات التابعة

المتغيرات	Y1	Y2
Y1	1.000	
Y2	-0.730	1.000
المعنويه	(0.000)	
X11	-0.692	0.045
المعنويه	(0.000)	(0.730)
X21	-0.521	-0.133
المعنويه	(0.000)	(0.312)

المصدر: إعداد الباحثين

يتضح من الجدول السابق ما يلي:

أولا: عند دراسة العلاقة بين المتغيرات المستقلة والتابعة

- أن الميزة التنافسية المقاس بنسبه التكلفة الي الدخل Y1 يرتبط عكسياً بكل من بعد الوصول للخدمات المالية، وبعد استخدام الخدمات المالية، حيث بلغت معاملات الارتباط **(0.692-، -0.521)** على التوالي، وهذا الارتباط معنوي عند مستوى 1% لكل الأبعاد.
- أن الميزة التنافسية المقاس بالحصة السوقية من خلال حجم اعمال البنك Y2 يرتبط إيجابيًا بعد الوصول للخدمات المالية، حيث بلغت معاملات الارتباط **(0.045)** ، وهذا الارتباط غير معنوي. على الجانب الآخر، أن الميزة التنافسية المقاس بالحصة السوقية من خلال حجم اعمال البنك Y2 عكسيًا ببعد استخدام الخدمات المالية حيث بلغ معامل الارتباط **(0.133-)**، وهذا الارتباط غير معنوي.

٦-اختبارات التحقق من افتراضات نموذج الانحدار الخطى

قام الباحثان بالتحقق من افتراضات نموذج الانحدار الخطي، وبالتالي إذا تحققت هذه الافتراضات في نماذج الدراسة، فإن طريقة المربعات الصغرى سوف تعطى نتائج جيدة ويمكن الاعتماد عليها، أما إذا لم تتحقق هذه الافتراضات في نماذج الدراسة، فإن طريقة المربعات الصغرى سوف تعطى نتائج متحيزة ومضللة، وتتمثل افتراضات نموذج الانحدار الخطي الكلاسيكي كما أوضحها Brooks (2008) فيما يلى:

- **اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي**

اعتمد الباحثان على اختبار Jarque–Bera لتحديد ما إذا كانت البواقي تتبع التوزيع الطبيعي أم لا، ويتمثل الفرض العدم في ظل هذا الاختبار في أن البواقي تتبع التوزيع الطبيعي، بينما يتمثل الفرض البديل في عدم اتباع البواقي للتوزيع الطبيعي. وفق Brooks (2008) يُقبل الفرض العدم عندما يكون الاحتمال المحسوب وفقاً لاختبار Jarque–Bera أكبر من ٥٪، بينما يُقبل الفرض البديل عندما يكون الاحتمال المحسوب وفقاً لاختبار Jarque–Bera أقل من 5%.

- **اختبار الارتباط الخطى المتعدد**

اعتمد الباحثان على اختبار Variance Inflation Factor (IF) لتحديد درجة الارتباط بين المتغيرات المستقلة بنماذج الدراسة المختلفة. وأوضح Gujarati (2003) أن مشكلة الارتباط الخطى المتعدد بين المتغيرات المستقلة تظهر عندما تكون قيمة VIF أكبر من 10.

- **اختبار عدم ثبات التباين**

اعتمد الباحثان على اختبار Breusch–Pagan/Cook–Weisberg لتحديد ما إذا كان هناك ثبات في تباين البواقي أم لا، ويتمثل الفرض العدم في ظل هذا الاختبار في ثبات تباين البواقي، بينما يتمثل الفرض البديل في عدم ثبات تباين البواقي، ويترتب على عدم ثبات التباين ظهور نتائج مضللة بشأن العلاقة بين المتغيرات المستقلة والتابعة ويُقبل الفرض العدم إذا كان الاحتمال المحسوب وفقا لاختبار – Breusch Pagan/Cook–Weisberg أكبر من 5% بينما يقبل الفرض البديل إذا كان الاحتمال المحسوب وفقاً الاختبار Breusch–Pagan/Cook–Weisberg أقل من 5% (Gujarati 2003)، والجدول (9/5) يوضح افتراضات نموذج الانحدار الخطي.

جدول رقم (١٣) افتراضات نموذج الانحدار الخطى

Model	Test for Normality	Test for Multicollinearity	Test for Heteroscedasticity
	Jarque–Bera	VIF	Breusch–Pagan
(1)	Prob.= .3565	Mean VIF = 8.46	0.4100
(2)	Prob.= .084	Mean VIF = 7.53	0.0484

المصدر: إعداد الباحثين

يتضح من الجدول ما يلي:

- **أولا:** أن شرط التوزيع الطبيعي للبواقي يتحقق في كل نماذج الدراسة، حيث كانت قيمة الاحتمال المحسوب وفقا لاختبار Jarque–Bera اكبر من 5% (.3565، 084. على التوالي)، ويمكن التغاضي عن هذا الافتراض طالما أن عدد المشاهدات أكبر من ٣٠ مشاهدة.
- **ثانيا:** كل نماذج الدراسة تحقق فيها شرط استقلال المتغيرات المستقلة، حيث كان متوسط قيمة VIF للمتغيرات المستقلة في كل النماذج اصغر من 10.

- **ثالثاً:** يتحقق شرط ثبات التباين في النموذج الاول ولذلك سيتم استخدام OLS، بينما لا يتحقق هذا الشرط في النموذج الثاني، ولذلك، سيتم استخدام Robust OLS لعلاج المشاكل الناجمة عن عدم ثبات التباين.

٧-اختبار فروض الدراسة

- **اختبار الفرض الفرعي الأول**

لاختبار الفرض الفرعي الأول القائل لايوجد تأثير معنوي ذات دلالة إحصائية للشمول المالي ببعديه (الوصول للخدمات المالية، واستخدام الخدمات المالية) على الميزة التنافسية للبنوك المقاس بالتكلفة من خلال نسبة المصروفات التشغيلية الى الدخل، تم إجراء انحدار للنموذج الأول التالي، وهذا النموذج يعتمد على الميزة التنافسية للبنوك المقاس بالتكلفة (متغير تابع)، وأبعاد الشمول المالي المتمثلة في الوصول للخدمات المالية، واستخدام الخدمات المالية للشمول (كمتغيرات مستقلة)، والجدول يوضح انحدار النموذج الأول بطريقة المربعات الصغرى.

جدول رقم (١٤) اختبار الفرض الفرعي الاول

المتغيرات	النموذج الاول		
	معامل الانحدار	قيمة t	مستوى المعنوية
X12	-.1491203	-9.53	***
X21	.7310066	7.39	***
Constant	.4293189	29.34	***
قيمة F	57.97		
احتمالية F	0.0000		
معامل التحديد R-squared	0.6886		
* p<.1، **p<.05،***p<.01			

المصدر اعداد الباحثين

تشير نتائج اختبار الفرض الفرعي الأول الواردة بالجدول إلى إمكانية الاعتماد على النموذج بسبب انخفاض احتمالية F عن 5% ، وتشير النتائج أيضا إلى أن قيمة معامل التحديد R2 بلغت0.6886 ، وهذه النتائج تشير إلى أن المتغيرات المستقلة (بعد الوصول للخدمات المالية، وبعد استخدام الخدمات المالية) تستطيع في مجملها تفسير نحو 68.86%، من التغير الذي يحدث في الميزة التنافسية للبنوك المقاس نسبة التكلفة الى الدخل، وباقي النسبة البالغة ترجع إلى متغيرات أخرى لم تؤخذ في الحسبان.

وبتحليل نتائج اختبارات t-Statistic ومعاملات الانحدار Coefficient الواردة بالجدول (10/5)، يتضح وجود علاقة عكسية بين الميزة التنافسية للبنوك المقاس بالتكلفة وبعد الشمول المالي التالي (بعد الوصول للخدمات المالية) حيث بلغت قيم معامل الانحدار (1491203.-) ، وهذا يعني أن زيادة هذه الأبعاد بوحدة واحدة يؤدي إلى زيادة الميزة التنافسية للبنوك من خلال تخفيض نسبة التكلفة بما يصل الى (0.15%)، وهذا التأثير معنوي عند مستوى 1٪. وعليه، يمكن القول إن تطبيق الشمول المالي يحسن من مؤشرات الميزة التنافسية للبنوك، مما ينعكس على زيادة ارباح البنوك.

على الجانب الآخر، أوضحت النتائج الواردة بالجدول وجود علاقة ايجابية بين الميزة التنافسية للبنوك المقاس نسبة التكلفة الى الدخل وبعد استخدام الخدمات المالية ، حيث بلغ معامل الانحدار (.7310066)، وهذا التأثير معنوي عند مستوى ١٪ لبعد استخدام الخدمات المالية. وهذا يعني أن زيادة بعد استخدام الخدمات المالية، بوحدة واحدة يؤدي إلى زيادة نسبة المصروفات التشغيلية الى الدخل بنسب تصل الى (0.7310066).

بناء عليه يتم رفض الفرض الفرعي الاول القائل بعدم وجود تأثير معنوي ذي دلالة إحصائية للشمول المالي بأبعاده الوصول للخدمات المالية، واستخدام الخدمات المالية، على الميزة التنافسية للبنوك المقاس نسبة التكلفة الى الدخل.

- **اختبار الفرض الفرعي الثاني**

لاختبار الفرض الفرعي الثاني القائل لا وجود تأثير معنوي ذات دلالة إحصائية للشمول المالي ببعديه (الوصول للخدمات المالية، واستخدام الخدمات المالية) على الميزة التنافسية للبنوك المقاس بالحصة السوقية للبنك ، تم إجراء انحدار للنموذج الثاني التالي، وهذا النموذج يعتمد على الميزة التنافسية للبنوك من خلال الحصة السوقية (متغير تابع)، وأبعاد الشمول المالي المتمثلة في الوصول للخدمات المالية واستخدام الخدمات المالية (كمتغيرات مستقلة)، والجدول يوضح انحدار النموذج الثاني بطريقة المربعات الصغرى.

(Model 2)

جدول رقم (١٥) اختبار الفرض الفرعي الثاني

المتغيرات	النموذج الثاني		
	معامل الانحدار	قيمة t	مستوى المعنوية
X12	0.2781231	5.43	***
X21	−1.992237	−6.20	***
Constant	0.3593128	7.99	***
قيمة F	20.44		
احتمالية F	0.0000		
معامل التحديد R-squared	0.3233		
* p<.1، **p<.05،***p<.01			

المصدر: إعداد الباحثين

تشير نتائج اختبار الفرض الفرعي الثاني الواردة بالجدول إلى إمكانية الاعتماد على النموذج بسبب انخفاض احتمالية F عن 5% وتشير النتائج أيضا إلى أن قيمة معامل التحديد R2 بلغت 0.3233، وهذه النتائج تشير إلى أن المتغيرات المستقلة (بعد الوصول للخدمات المالية، وبعد استخدام الخدمات المالية) تستطيع في مجملها تفسير نحو 32.33% من التغير الذي يحدث بالميزة التنافسية للبنوك المقاس بمؤشر الحصة السوقية، وباقي النسبة البالغة ترجع إلى متغيرات أخرى لم تؤخذ في الحسبان.

وبتحليل نتائج اختبارات t-Statistic ومعاملات الانحدار Coefficient الواردة بالجدول يتضح وجود علاقة إيجابية بين الميزة التنافسية للبنوك المقاس بمؤشر الحصة السوقية بعد الوصول للخدمات المالية، حيث بلغت قيم معامل الانحدار (0.2781231) ، وهذا يعني أن زيادة هذه الأبعاد بوحدة واحدة يؤدي إلى زيادة بالميزة التنافسية للبنوك المقاس بمؤشر الحصة السوقية بنسب (0.2781231) تقريبا على التوالي، وهذا التأثير معنوي عند مستوى 1٪. وعليه، يمكن القول إن تطبيق الشمول المالي يحسن من مؤشرات الميزة التنافسية للبنوك المقاس ، مما ينعكس على زيادة الحصة السوقية.

على الجانب الآخر، أوضحت النتائج الواردة بالجدول وجود علاقة سلبية بين الميزة التنافسية للبنوك المقاس بمؤشر الحصة السوقية وبعد استخدام الخدمات المالية ، حيث بلغ معامل الانحدار (− 1.992237)، وهذا التأثير معنوي عند مستوى 1٪. وهذا يعني أن زيادة بعد استخدام الخدمات المالية

بوحدة واحدة يؤدي إلى تخفيض الميزة التنافسية المقاس بمؤشر الحصة السوقية بنسب تصل الى (-1.992237).

وعليه، يتم رفض الفرض الفرعي الثاني القائل بعدم وجود تأثير معنوي ذي دلالة إحصائية للشمول المالي بأبعاده الوصول للخدمات المالية واستخدام الخدمات المالية على الميزة التنافسية للبنوك المقاس بمؤشر الحصه السوقية.

ملخص نتائج اختبار الفروض

اهتمت الدراسة الحالية بقياس تأثير الشمول المالي على الميزة التنافسية للبنوك بجمهورية مصر العربية خلال الفترة 2019-2023 وقد أسفرت الدراسة عن العديد من النتائج وذلك كما هو موضح بالجدول التالي:

جدول رقم (١٦) ملخص نتائج اختبار الفروض

المتغيرات	النموذج الأول (Y1) (التكلفة)		النموذج الثاني (Y2) (الحصة السوقية)	
	اتجاه التأثير	معنوية التأثير	اتجاه التأثير	معنوية التأثير
بعد الوصول للخدمات المالية	-	معنوي	+	معنوي
بعد استخدام الخدمات المالية	+	معنوي	-	معنوي
قيمة F	57.97		20.44	
احتمالية F	0.0000		0.0000	
معامل التحديد R-squared	0.6886		0.3233	

المصدر: إعداد الباحثين

- تم رفض الفرض الفرعي الأول القائل بعدم وجود تأثير معنوي ذي دلالة إحصائية للشمول المالي بأبعاده الوصول للخدمات المالية واستخدام الخدمات المالية على الميزة التنافسية المقاس بمؤشر التكلفة وقبول الفرض البديل.
- تم رفض الفرض الفرعي الثاني القائل بعدم وجود تأثير معنوي ذي دلالة إحصائية للشمول المالي بأبعاده الوصول للخدمات المالية واستخدام الخدمات المالية على الميزة التنافسية المقاس بمؤشر الحصة السوقية وقبول الفرض البديل.

٩-النتائج والمناقشة:

1. تأثير مؤشرات الشمول المالي على نسبة التكلفة إلى الدخل

- ان زيادة مؤشرات الشمول المالي مثل عدد أجهزة الصراف الآلي، عدد حسابات النقود الإلكترونية، مدى الترابط بين نقاط تقديم الخدمة، نسبة البالغين الذين لديهم حساب بنكي، عدد المعاملات غير النقدية، نسبة البالغين الذين يستخدمون حسابًا بنكيًا بشكل متواتر، ونسبة المحتفظين بحساب بنكي خلال سنة مضت، كل ذلك يؤدي إلى انخفاض نسبة التكلفة إلى الدخل وتحسين الكفاءة التشغيلية للبنوك.

2. تأثير مؤشرات الشمول المالي على الحصة السوقية

- إن زيادة مؤشرات الشمول المالي مثل عدد أجهزة الصراف الآلي، عدد حسابات النقود الإلكترونية، مدى الترابط بين نقاط تقديم الخدمة، نسبة البالغين الذين لديهم حساب بنكي، عدد المعاملات غير النقدية، نسبة البالغين الذين يستخدمون حسابًا بنكيًا بشكل متواتر، ونسبة المحتفظين بحساب بنكي خلال سنة مضت، كل ذلك يؤدي إلى زيادة الحصة السوقية للبنوك وتعزيز ميزتها التنافسية.

١٠-الاستنتاجات والتوصيات:

تُظهر النتائج أن تحسين مؤشرات الشمول المالي له تأثير إيجابي على تعزيز الميزة التنافسية للقطاع المصرفي المصري من خلال تحسين الكفاءة التشغيلية (انخفاض التكلفة الي الدخل وزيادة الحصة السوقية . كذلك فان تبني هذه التوجهات سيساهم في تحسين الكفاءة التشغيلية للبنوك وزيادة حصتها السوقية، مما ينعكس إيجابًا على الوضع التنافسي.

يعرض الجدول التالي رقم (١٧) توصيات الدراسة التي توصل اليها الباحثان

م	التوصية	ألية التنفيذ	الجهة المسؤولة عن التنفيذ	الإطار الزمني
1	تركيز السياسات والاستراتيجيات المصرفية على تعزيز الشمول المالي	زيادة انتشار أجهزة الصراف الآلي، تطوير حلول الدفع الإلكتروني، تحسين الترابط بين نقاط تقديم الخدمة، وتشجيع المواطنين على فتح حسابات بنكية واستخدامها بشكل متواتر.	القطاع المصرفي	عملية مستمرة في ضوء التحسين المستمر
2	التركيز على الابتكار والتكنولوجيا	تطوير منتجات وخدمات مبتكرة	القطاع المصرفي	عملية مستمرة في

		تلبي احتياجات العملاء وتعزز إمكانية الوصول إليها الاستثمار في تحديث البنية التحتية التكنولوجية وتطبيق الحلول الرقمية لتحسين كفاءة العمليات وتقديم تجربة عملاء أفضل		ضوء التحسين المستمر
3	تعزيز الاستثمار في الموارد البشرية	تطوير برامج تدريبية وتنمية المهارات لموظفيها لتمكينهم من التعامل مع التقنيات الحديثة وتقديم خدمات عالية الجودة للعملاء جذب وتطوير الكفاءات البشرية المؤهلة في مجالات التكنولوجيا المالية والابتكار لتعزيز قدراتها التنافسية.	القطاع المصرفي	عملية مستمرة في ضوء التحسين المستمر
4	التركيز على الاستدامة والمسؤولية الاجتماعية	تعزيز المسؤلية المجتمعيه وثقة العملاء تبني مبادرات الشمول المالي المستدامة والمسؤولة اجتماعيًا	القطاع المصرفي	عملية مستمرة في ضوء التحسين المستمر
5	تعزيز الشمول المالي من خلال سياسات وتشريعات داعمة	اتخاذ المزيد من الإجراءات لتحفيز البنوك على توسيع نطاق الخدمات المالية وتحسين إمكانية الوصول إليها، مثل تقديم حوافز ضريبية أو تيسير الإجراءات التنظيمية تطوير البنية التحتية الرقمية والتكنولوجية لدعم عمليات الدفع الإلكتروني والخدمات المصرفية عبر الهاتف المحمول	الحكومة والجهات التنظيمية	عملية مستمرة في ضوء التحسين المستمر

المصدر اعداد الباحثين

اضافه إلى هذه التوصيات، يمكن للبنوك المصرية الاستفادة من هذه النتائج لتطوير استراتيجياتها وسياساتها التنافسية بما يتماشى مع تعزيز الشمول المالي في السوق المصرفية

المراجع العربية

1. احمد عبد الحافظ ابراهيم ،(2018) ، أثر التكنولوجيا المالية على الصناعة المصرفية في ظل منظومة الشمول المالي ، مصر
2. اسامه السيد عبد المقصود ، (2023)، الشمول المالي ودوره تعزيز النمو الاقتصادي وانعكاسه على الميزة التنافسية بالقطاع المصرفي المصري، مصر
3. استراتيجية الشمول المالي) ٢٠٢٢ – ٢٠٢٥) الصادرة عن البنك المركزي المصري
4. الشمول المالي وانعكاساته على معدل النمو الاقتصادي في مصر، احمد سعيد البكل–ايمان فاروق الحداد، مجلة كلية السياسة والاقتصاد–المجلد الخامس عشر–العدد الرابع عشر–ابريل 2022
5. العتري، سعد علي، صالح، أحمد علي ،2009، إدارة رأس المال الفكري في منظمات الأعمال عمان: دار اليازوري
6. العزاوي، رحيم يونس (2008). منهج البحث العلمي. ط 1. دار دجلة. عمان.
7. الغريب، ايمن فاروق(2021). دور الإدارة الاستراتيجية في تحسين القدرة التنافسية بالتطبيق على قطاع البنوك في سلطنة عمان". المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية. المجلد الثاني عشر. العدد الأول، جامعة قناة السويس كلية التجارة بالإسماعيلية. ص 659– 700.
8. النشرة الاقتصادية للبنك المركزي،2017
9. إبراهيم، أحمد عبد الحافظ. (2018). أثر التكنولوجيا المالية على الصناعة المصرفية في ظل منظومة الشمول المالي. مجلة البحوث المالية والتجارية، ع 2.
10. إبراهيم، فضل الله بربر جعفر وبابكر، بشير بكري عجيب (2018)،"دور أدوات المحاسبة الإدارية الإستراتيجية في دعم القدرة التنافسية"، مجلة دلتا العلوم والتكنولوجيا، ع7، ص129–170.
11. أحمد عبد الله، تفاصيل مذكرة التفاهم بين وزارة الاتصالات وشركة فيزا، موقع دوت مصر، 16 مايو 2017
12. أحمد يحيي محمد علي عبد الله ،(2022)، دور الشمول المالي في ترشيد الدعم في الاقتصاد المصري، مصر

13. أحمد، محمد (2010). إدارة الموارد البشرية. زمزم للنشر والتوزيع. ط1 . الأردن.
14. تغريد مختار سيد معوض،(2021)، تقييم مدى قدرة ركائز الشمول المالي على دعم الميزة التنافسية للبنوك التجارية في ظل جائحة كورونا " Covid 19–، مصر
15. جامع ياسر،) المسؤولية الاجتماعية من وجهة نظر المتعاملين مع المصارف الاسلامية الاردنية(، مجلة البلقاء –للبحوث الدراسات، الاردن، العدد 02 ، 2014
16. حامدي احمد وحرزاوي خديجة، (2019)، الميزة التنافسية للبنوك وانعكاساتها على جودة الخدمات البنكية ، الجزائر
17. حسين، سلوى حسين رشدي إسماعيل. (2022). دور الشمول المالي في تعزيز الميزة التنافسية المصرفية: دراسة تطبيقية على بعض البنوك المدرجة في سوق المال السعودي من عام 2016 – 2020 .المجلة العلمية للدراسات التجاري والبيئية، مج 13 ، ع 2.
18. حنان علاء، 2020 ،آليه لتعزيز الشمول المالي في مصر في ظل التحديات والمعوقات، المجلة العلمية – للاقتصاد والتجارة،
19. خالد سمير عبد الستار حماد ،(2022)، تأثير إستراتيجيات الخدمات المصرفية الرقمية على الشمول المالي : بالتطبيق على البنوك التجارية، مصر
20. خضر، عبد الفتاح (1992). أزمة البحث العلمي في العالم العربي. سلسلة دراسات. الرياض. المملكة العربية السعودية.
21. زيدان، محمد 2003، دور التسويق المصرفي في زيادة القدرة التنافسية للبنوك، مجلة الباحث
22. زينا سهيل، واقع التنافسية في المصارف السورية–دراسة تحليلية،سوريا،2015
23. سالم، ياسمينة إبراهيم (2021). متطلبات تعزيز الشمول المالي، دراسات اقتصادية. مجلد 21 . عدد 1.
24. سامر احمد قاسم، أحمد السكري، باسل ماء البارد، (2022) ، متطلبات نجاح الخدمات المصرفية الالكترونية ودورها في تحقيق الميزة التنافسية (دراسة ميدانية على المصارف التجارية الخاصة السورية(، سوريا
25. شجاع سعد العجمي،(2022)، دور استخدام ابتكارات التكنولوجيا المالية في ترشيد تكاليف الخدمات المصرفية بالبيئة، الكويت الكويتية

26. سميرة احمد محمد ،(2018)، الخدمات الالكترونية عبر الأنترنت وأثرها في تحسين الميزة التنافسية وتحقيق أداء مالي مرتفع بالتطبيق على البنوك المصرية، مصر
27. صندوق النقد العربي. (2015). متطلبات تبني استراتيجية وطنية لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية.
28. صورية شنبي، السعيد بن لخضر، اهمية الشمول المالي في تحقيق التنمية – تعزيز الشمول المالي في جمهورية مصر العربية، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبة–2019
29. صوريه شنبي، السعيد بن لخضر)2018) اهميه الشمول المالي في تحقيق التنمية تعزيز الشمول في جمهوريه مصر العربية . مجله البحوث في المالية والمحاسبة ١١٠.
30. صويص، راتب جليل، صويص، غالب جليل ،2009، إدارة الجودة المعاصرة مقدمة في إدارة الجودة الشاملة للإنتاج والعمليات والخدمات. عمان، الأردن: دار اليازوري
31. طارق نوير،2003، دور الحكومة الداعم للتنافسية (حالة مصر)، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، مجلس الوزراء، القاهرة، مصر
32. طه، طارق،2000، إدارة البنوك والمعلومات المصرفية. القاهرة: دار الكتب للنشر
33. عبد القادر، بريش، 2006 ، التحرير المصرفي ومتطلبات تطوير الخدمات المصرفية وزيادة القدرة التنافسية للبنوك الجزائرية. رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر: الجزائر.
34. عجور ،حنين محمد بدر ،(2017) دور الاشتمال المالي لدي المصادر الوطنية في تحقيق المسؤولية الاجتماعية تجاه العملاء ، رسالة ماجستير كليه التجارة – الجامعة الإسلامية ،غزه.
35. عرابة، رابح وعميش، عائشة (2010)،" أهمية القدرة التكنولوجية في تعزيز القدرة التنافسية لدى المؤسسات الصناعية"، الملتقى الدولي الرابع حول: المنافسة والاستراتيجيات التنافسية للمؤسسات الصناعية خارج قطاع المحروقات في الدول العربية"، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف – كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير – مخبر العولمة واقتصاديات شمال افريقي.
36. علاء مصطفى ابو عجيله،2022، دور الشمول المالي في الحد من البطالة في مصر، كلية التجارة – بنين–جامعة الازهر، مصر
37. عليوة، رواء نافذ & العشي، محمد مروان & وماضي، هشام كامل. (2021). أثر الشمول المالي على الميزة التنافسية المصرفية: دراسة تطبيقية على البنوك المدرجة في بورصة فلسطين 2014 / 2018 .مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، مج 13 ، ع 2.

38. عياري، أمال (2002)، " الاستراتيجيات الحديثة للتغيير كمدخل لتعزيز القدرة التنافسية للمؤسسات الجزائرية"، ورقة بحث مقدمة في الملتقى الدولي حول تنافسية المؤسسات الاقتصادية وتحولات المحيط المنظم بكلية الحقوق والعلوم الاقتصادية جامعة بسكرة، الجزائر.
39. غوار وفاء، (2017)، أهمية الاندماج البنكي في رفع القدرة التنافسية للبنوك دراسة حالة اندماج البنك التجاري المغربي مع بنك الوفاء خلال الفترة 2001-2007 ، الجزائر
40. قويدر،لويزة،كشيده،حبيبو،2007، دور الميزة التنافسية في بيئة الأعمال ومصادرها. ورقة عمل مقدمة إلى الملتقى الدولي حول المعرفة في ظل الاقتصاد الرقمي ومساهمتها في تكوين المزايا التنافسية للبلدان العربية. جامعة حسيبة بن بو علي، الشلف، الجزائر
41. كريمة بن شنينة، (2018) ، أثر عناصر المزيج التسويقي الالكتروني على الميزة التنافسية للبنوك الجزائرية ، الجزائر
42. محمد بهاء الدين بخيت ،(2016)، أثر الخدمات المصرفية الالكترونية علي ربحية البنوك التجارية دراسة تطبيقية علي البنوك التجارية الليبية ، ليبيا
43. محمد محمد عبد المجيد ،(2023)، الشمول المالي و دوره في تقليص حجم الاقتصاد غير الرسمي في مصر خلال الفترة من 2000-2020 ،مصر
44. محمود، صفاء محمود السيد (2022) . تحليل العلاقة بين التكنولوجيا المالية ونظم المعلومات المحاسبية وأثرها على تفعيل الشمول المالي في الشركات الصغيرة والمتوسطة. المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية. المجلد 13. العدد 2.
45. مصطفي، أحمد سيد (2003). "التنافسية في القرن الحادي والعشرين". دار الكتب. القاهرة .
46. معتوق، سهير محمود & على /، ايمان حسن & سيد، هناء محمود (2021) . الشمول المالي المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية عدد 35.
47. موقع البنك الدولي- مارس 2022 - https://www.albankaldawli.org/ar/topic/financialinclusion/overview
48. نسرين السعيد منصور الشرقاوي (2021)، اثر تمكين العميل من ادارة حساباته الرقمية كمدخل لتحقيق مزايا تنافسية في بنوك الاعال من وجهة نظر العميل المصري، مجلة البحوث المالية و التجارية،المجلد 22. العدد الرابع.

49. يحضيه، سملالي ،2003، إدارة الجودة الشاملة مدخل لتطوير الميزة التنافسية للمؤسسة الاقتصادية. مداخلة مقدمة في الملتقى الوطني الأول حول المؤسسة الاقتصادية وتحديات المناخ الاقتصادي الجديد، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية: جامعة ورقلة

المراجع الاجنبية

1. Ankrah, E. (2012): Customer satisfaction of Electronic Products and Serices in Ghanaian Banks Ghana، Central University College.
2. Awoke، H. , (2015): Service quality and customer satisfaction empirical evidence from saving account customers of banking industry" European Journal of Business and Management.
3. Chen,R,&Divanbeigi,R.(2019) Can regulation promote Financial inclusion? The World Bank.
4. Honohan, (2008) , Household financial assets in the process of development ,J.B. Davies (Ed.) , Personal Wealth from a Global Perspective, Oxford University Press, Oxford.
5. HE Jia, Hugh THOMAS (2006). Asian Banks Competitiveness Ranking. Jointly conducted by Faculty of Business Administration, The Chinese University of Hong Kong Guanghua School of Management, Peking University: 21st Century Business Herald.To coincide with a conference held in Beijing.
6. Mandira Sarma, (2015) , Measuring financial inclusion,India
7. Owen,A.L,&Pereira. J.M .(2018) .Bank concentration competition and Financial inclusion, Review of development finance 8(1) ,1-17.
8. Thorin Bake, (2016) , Financial Inclusion-measuring progress and progress in measuring, England